جامعة المنصورة
كليـة الآداب
–

تَخفيفُ أَبنيةِ الثُّلاثيّ بِرَدِّ بعضِها إلى بَعْضٍ
" دِراسةٌ صرفيّةٌ في ضَوءِ المَعاجمِ اللُّغَويَّة "

إعـــداد
دكتور / عبد الله بن محمد مبارك العتيبي
استاذ مساعد – قسم اللغويات
كلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
المملكة العربية السعودية

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

تَخفيفُ أَبنيةِ الثُّلاثيّ بِرَدِّ بعضِها إلى بَعْضٍ
" دِراسةٌ صرفيّةٌ في ضَوءِ المَعاجمِ اللُّغَويَّة "

د/ عبد الله بن محمد مبارك العتيبي

المقدمـــة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد شرَّف الله –سبحانه وتعالى – اللغة العربية وخصها دون سائر اللغات بأن اختارها لتكون لغة كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ولا شك أن هذا الشرف العظيم داعٍ قوي لأبناء لغة الضاد أن يهتموا بها، ويبحثوا في دقائقها، ويغوصوا في أعماقها، ويبدعوا في علومها المختلفة ليخرجوا للناس كنوزها، ويظهروا خصائصها، ويبرزوا ما امتازت به وتفردت عن سائر اللغات.

وعلم التصريف من أشرف علوم اللغة؛ وقد بيَّن هذا الشرف ولفت النظر إليه ابن جني حينما قال: " يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلاب العرب من الزوائد الداخلة عليها " (١).

وموضوع الأبنية الصرفية من أهم موضوعات وأبواب التصريف، فقد تناولها العلماء قديماً وحديثاً بالدرس والتفصيل. ومن بين المسائل التي يشيرون إليها ويتحدثون عنها في هذا الباب مسألة اللغات في بعض أبنية الثلاثي – حسب تعبير القدماء –، أو ردّ بعض الأبنية إلى بعض للتخفيف – كما يسميها المتأخرون –، أو التفريعات – كما يسميها بعض المتأخرين والمحدثين. لكن حديثهم عنها لم يكن مفصلاً، ولا متعمقاً، بل كان حديثاً عارضاً، وإشاراتٍ عابرة ركزت في مجملها على الغرض من تعدد اللغات، أو التفريع وهو التخفيف؛ لذا جاء حديثهم عنها في الغالب خالياً من البيان والتفصيل والتحليل؛ ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي أردت فيه دراسة هذه المسألة بالتفصيل والتحليل والتعليل، وقد اخترت له عنواناً هو:

(تخفيف أبنية الثلاثي بِرَدِّ بعضها إلى بعض – دراسة صرفية في ضوء المعاجم اللغوية) .

وأردت أن أبين فيه وأحرر المراد بمصطلح الرَّدّ والتفريعات، والغرض من التفريع، ثم أتحدث عن القبائل العربية التي وردت تلك التفريعات في لغتها، ثم أتحدث مفصِّلاً، ومحلِّلاً، ومعلِّلاً عن الأبنية التي ورد فيها الرَّدُّ أو التفريع. وقد رأيت زيادةً في التفصيل والتوثيق أن أعرض الأبنية الفرعية –التي أوردها الصرفيون في كتبهم

---

(١) مقدمة المنصف لابن جني .

واستشهدوا بها أمثلةً على الرد– على المعاجم اللغوية لأرى ما الذي اتفق عليه الصرفيون والمعجميون من هذه الأبنية، وما الذي اختلفوا فيه، وما الذي انفرد به الصرفيون، وما الذي انفرد به المعجميون، وقد ركزت في هذه الموازنة على عدد من المعاجم المشهورة وهي: كتاب العين للخليل بن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي.

وقد اقتضت الدراسة أن يتألف هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها خطة البحث ومنهجه.

التمهيد: وفيه حديث موجز عن أبنية الاسم الثلاثي المجرد، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد.

المبحث الأول: ردُّ بعض الأبنية إلى بعض (التفريعات) وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بردِّ بعض الأبنية إلى بعض (التفريعات).

المطلب الثاني: الغرض من ردّ بعض الأبنية إلى بعض.

المطلب الثالث: القبائل التي ورد الرَّدُّ أو التفريع في لغتها.

المبحث الثاني: الأبنية التي ورد فيها الرّدُّ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الرّدُّ في (فَعِلٍ).

المطلب الثاني: الرّدُّ في (فَعُلٍ).

المطلب الثالث: الرّدُّ في (فُعُلٍ).

المطلب الرابع: الرّدُّ في (فِعِلٍ).

المطلب الخامس: الرّدُّ في (فُعْلٍ).

الخاتمة: وفيها أوجزت أهم ما ورد في البحث من نقاط وقضايا، وما خلص إليه من نتائج.

الفهارس وهي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الشعر.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وقد كان منهجي في البحث وصفياً تحليلياً ، راعيت فيه مايلي:

١- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع عزوها إلى السورة والآية .

٢- توثيق المسائل العلمية الواردة في البحث من مصادرها الأصيلة قدر الإمكان.

٣- نسبة الأقوال لقائليها ما أمكنني ذلك.

٤- نسبة الأبيات الشعرية لقائليها وتوثيقها من مصادرها الأصيلة ما أمكنني ذلك.

التمهيد

سأتحدث في هذا التمهيد –بإيجاز– عن أبنية الاسم الثلاثي المجرد، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد، لتكون مدخلاً للبحث في هذا الموضوع.

أوّلاً: أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

تقتضي القسمة العقلية أن يكون للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب حركات الفاء الثلاث –وهي الفتحة والضمة والكسرة– في حركات العين الثلاث مع السكون.

عشرة من هذه الأبنية مستعملة ومتفق على ثبوتها، وبناءٌ مختلف فيه، وبناءٌ متفق على إهماله على النحو الآتي:(٢)

الأول: (فَعْلٌ) –بفتح الفاء وسكون العين– ومثاله في الأسماء: فَلْسٌ، ومثاله في الصفات: صَعْبٌ.

الثاني: (فَعَلٌ) –بفتح الفاء والعين– ومثاله في الأسماء: فَرَسٌ، ومثاله في الصفات: بَطَلٌ.

الثالث: (فَعِلٌ) –بفتح الفاء وكسر العين– ومثاله في الأسماء: كَتِفٌ، ومثاله في الصفات: حَذِرٌ.

الرابع: (فَعُلٌ) –بفتح الفاء وضم العين– ومثاله في الأسماء: عَضُدٌ، ومثاله في الصفات: طَمُعٌ من: طَمِعَ طَمَعاً فهو طَمِعٌ وطَمُعٌ.(٣)

الخامس: (فِعْلٌ) –بكسر الفاء وسكون العين– ومثاله في الأسماء: حِبْرٌ، ومثاله في الصفات: نِضْوٌ.(٤)

السادس: (فِعَلٌ) –بكسر الفاء وفتح العين– ومثاله في الأسماء: عِنَبٌ، ومثاله في الصفات: زِيَمٌ.(٥)

السابع: (فِعِلٌ) –بكسر الفاء والعين– ومثاله في الأسماء: إِبِلٌ، ومثاله في الصفات: بِلِزٌ.(٦)

الثامن: (فُعْلٌ) –بضم الفاء وسكون العين– ومثاله في الأسماء: قُفْلٌ، وفي الصفات: حُرٌّ.

التاسع: (فُعَلٌ) –بضم الفاء وفتح العين– ومثاله في الأسماء: صُرَدٌ(٧)، وفي الصفات: لُكَعٌ.(٨)

العاشر: (فُعُلٌ) –بضم الفاء والعين– ومثاله في الأسماء: عُنُقٌ، وفي الصفات: سُرُحٌ.(٩)

الحادي عشر: (فُعِلٌ) –بضم الفاء وكسر العين– وفي إثبات هذا البناء وعَدِّه من أبنية الاسم الثلاثي خلاف بين العلماء على قولين:(١٠)

أحدهما: أن هذا الوزن في الأسماء مهمل، وهو مختصّ بالأفعال، وهو مذهب سيبويه، والمبرد وابن مالك في شرح الكافية الشافية وغيرهم، وأجابوا عما جاء من الأسماء على هذا الوزن بأنه منقول من الفعل المبني للمجهول وليس بناءً أصلياً في الاسم.

والآخر: أن هذا البناء موجود في الاسم على سبيل الأصالة لا النقل لكنه قليل ونادر، ودليلهم في ذلك ماورد من الأسماء مثل: الدُّئِلِ(١١)،

---

(٢) ينظر في هذه الأبنية: الكتاب ٢٤٢/٤، والمقتضب ٥٣/١، والممتع ٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٠/٤، وشرح الشافية للرضي ٣٥/١.

(٣) ينظر الصحاح، واللسان (طمع).

(٤) وهو الجمل الهزيل. ينظر الصحاح، واللسان (نضا).

(٥) وهو المتفَرِّقُ من اللحم ومن الدوابّ. ينظر الصحاح، واللسان (زيم).

(٦) وهي المرأة الضخمة القصيرة. ينظر الصحاح، واللسان (بلز).

(٧) اسم طائر يشبه العصفور. ينظر الصحاح، واللسان (صرد).

(٨) وهو اللئيم. ينظر الصحاح، واللسان (لكع).

(٩) يقال: ناقةٌ سُرُحٌ، وخيل سُرُحٌ أي: سريعة، ينظر الصحاح، واللسان (سرح).

(١٠) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٤٤/٤، والمقتضب ٥٥/١، والأصول ١٨١/١، والاستدراك على سيبويه ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤، وشرح الشافية للرضي ٣٦/١، والمساعد ١٢/٤، والتصريح ٣٥٥/٢.

(١١) دويبة شبيهة بابن عُرْسٍ، وقيل: دويبة كالثعلب. ينظر الصحاح، واللسان (دأل)، والاشتقاق لابن دريد ١٧٠.

والرِّئِمِ[١٢]، والوُعِلِ –لغةٌ في الوَعِلِ–[١٣]، وهو مذهب الأخفش، وابن مالك في الألفية.

الثاني عشر: (فِعُلٌ) –بكسر الفاء وضم العين– وهو بناء تقتضيه القسمة العقلية، لكنه مهملٌ باتفاق العلماء، ولم يخالف أحد –فيما وقفت عليه– في إهماله، وقد تأولوا ما أُورد على هذا الوزن –وهو الحِبُكُ– بتأويلات عدّة.[١٤]

ثانياً: أبنية الفعل الثلاثي المجرد:

للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية متفق عليها وهي:[١٥]

الأول: (فَعَلَ) –بفتح الفاء والعين– ومثاله: ضَرَبَ، وجَلَسَ.

والثاني: (فَعِلَ) – بفتح الفاء وكسر العين– ومثاله: سَمِعَ، وفَرِحَ.

والثالث: (فَعُلَ) –بفتح الفاء وضم العين– ومثاله: كَرُمَ.

وقد اختُلف في الفعل المبني للمجهول (فُعِلَ) كسُمِعَ هل هو بناء أصلي من أبنية الفعل فتكون أربعة، أو هو بناء فرعي من المبني للمعلوم ؟. قولان:[١٦]

نُسب القول الأول لسيبويه، والمبرد، والمازني، وابن الطراوة، والكوفيين؛ والذي في المقتضب للمبرد خلاف ذلك.

ونسب القول الثاني لسيبويه –أيضا– والبصريين.

المبحث الأول

ردُّ بعض الأبنية إلى بعض (التفريعات)

سأتحدث في هذا المبحث عن عدة مسائل وهي: بيان المراد بمصطلح: " ردّ بعض الأبنية إلى بعض "، ومصطلح: " التفريعات " ومتى بدأ استعمال هذا المصطلح، ثم الغرض من الرّدّ أو التفريع، ثم القبائل التي جاء التفريع في لغتها؛ ولذا جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: المراد بردِّ بعض الأبنية إلى بعض (التفريعات):

ورد في بعض ألفاظ الثلاثي المجرد من الأسماء أو الأفعال أكثر من وزن؛ ففَخِذٌ –وهي على وزن (فَعِلٍ) بفتح الفاء وكسر العين– ورد فيها: فَخْذٌ على وزن (فَعْلٍ)، وفِخْذٌ على وزن (فِعْلٍ)، وفِخِذٌ على وزن (فِعِلٍ).[١٧]

---

(١٢) اسمٌ للاست. ينظر الصحاح، واللسان (رأم).

(١٣) الوَعْلُ، والوَعِلُ، والوُعِلُ: تيس الجبل، والأخيرة نادرة. ينظر القاموس، واللسان (وعل).

(١٤) ينظر المحتسب ٢٨٦/٢، ٢٨٧، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٢/٤، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠/١، وشرح الشافية للرضي ٣٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٨/٤.

(١٥) ينظر الكتاب ١٢/١، ٣٨/٤، والمقتضب ٧١/١، والجمل ٣٩٦، والمنصف ١٧/١، والتبصرة والتذكرة ٧٨٦، والممتع ١٦٦/١، وارتشاف الضرب ٧٦/١، وشرح الأشموني ٢٤٠/٤.

(١٦) تنظر المصادر السابقة، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧، وشرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤، وارتشاف الضرب ١٩٥/٢، والمزهر ٣٧/٢، والتصريح ٣٥٧/٢.

(١٧) ينظر الصحاح، واللسان، والتاج (فخذ) وسيأتي مزيد تفصيل لذلك.

والفعل شَهِدَ –وهو على وزن (فَعِلَ) ورد فيه: شَهْدَ على وزن (فَعْلَ)، وشِهْدَ على وزن (فِعْلَ)، وشِهِدَ على وزن (فِعِلَ).[١٨]

ومن المعلوم المتفق عليه أن الوزن الأصلي لفَخِذٍ هو (فَعِلٌ)؛ وأن الأوزان الأخرى الواردة في هذه الكلمة ليست أصلية بل هي فرعية؛ فإذا قلنا في فَخِذٍ: فَخْذاً فإننا –حينئذٍ– قد رددنا (فَعِلاً) بفتح الفاء وكسر العين إلى (فَعْلٍ) بفتح الفاء وسكون العين، وإذا قلنا فيه (فِخْذاً) فإننا قد رددناه إلى (فِعْلٍ) بكسر الفاء وسكون العين، وإذا قلنا فيه: فِخِذاً فإننا قد رددناه إلى (فِعِلٍ) بكسر الفاء والعين؛ وهذا معنى قولهم: " ردُّ بعض الأبنية إلى بعض " ومعنى قولهم: إن (فَعِلاً) يُردُّ إلى (فَعْلٍ)، وإلى (فِعْلٍ)، وإلى (فِعِلٍ).

وإذا نظرنا إلى هذه الأوزان من جهةٍ أخرى –وهي جهة الأصالة والفرعية– نجد أنّ فَخْذاً –بفتح الفاء وسكون العين– فرعٌ من فَخِذٍ –بفتح الفاء وكسر العين– وفَخِذٌ أصلٌ له، وفي الوقت نفسه نجد أن فَخْذاً –بالسكون ووزنها (فَعْلٌ)– مع كونها فرعاً من فَخِذٍ على وزن (فَعِلٍ) فهي –أيضاً– فرع في الوزن (فَعْلٍ) باعتبار أنها ليست أصلية في هذا الوزن مثل أصالة نحو: فَلْسٍ فيه.

وهذا معنى تسمية بعض الصرفيين هذه المسألة: (التفريعات)، أو تفريعات بني تميم إشارةً إلى أنها لغة بني تميم كما سيأتي.

وقد عرّف رضي الدين الاستراباذي في شرح الشافية الرّدَّ بقوله:[١٩] " يعني بِردّ بعضه إلى بعض أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر، كما يقال في فَخْذٍ –بسكون الخاء– إنه فرعُ فَخِذٍ –بكسرها– ".

وأشير في ختام الحديث في هذا المطلب إلى أن العلماء الأوائل كسيبويه ومن بعده تحدثوا عن مسألة الرد أو التفريع، ووصفوها في كتبهم ومثلوا واستشهدوا لها، لكن دون تسمية أو ذكر لمصطلح الرّدّ، أو التفريع؛ فقد عبّر عنها سيبويه باللغات تارةً كما في حديثه عن فَخِذٍ حينما قال:[٢٠] " فإنّ فيه أربع لغات: مطّردٌ فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ.... ". وعبّر عنها تارةً أخرى بقوله:[٢١] " هذا باب ما يُسَكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك؛ وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ ..... ". وعلى هذا سار العلماء من بعده.[٢٢]

وقد جاء حديثهم عن هذه المسألة –غالباً– في بابٍ نحويّ وهو باب (نِعْمَ وبِئْسَ) وأن أصلهما: نَعِمَ، وبَئِسَ؛ فذكروا أنها خُفِّفت كما خُفِّف نحو: فَخِذٍ، وكَبِدٍ.[٢٣]

---

(١٨) ينظر الصحاح، واللسان، والتاج (شهد) وسيأتي أيضاً لذلك مزيد تفصيل.

(١٩) شرح الشافية للرضي ٤٠/١.

(٢٠) الكتاب ١٠٧/٤.

(٢١) الكتاب ١١٣/٤.

(٢٢) ينظر المقتضب ١١٧/١، ٢٦٠، ١٤٠/٢، والأصول ١٠٤/٣، ١٠٥، ١٥٨، وشرح السيرافي ٢٨٣، ٣٠٠، والمنصف ١٩/١، وأسرار العربية ١٠٢، والفصول الخمسون ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١١٠٠/٢، والتسهيل ١٩٦.

(٢٣) تنظر المصادر السابقة.

وأول من استعمل مصطلح " ردّ بعض الأبنية إلى بعض "، ومصطلح " التفريعات " وتحدث عنه في باب أبنية الاسم الثلاثي المجرد –حسب ما وقفت عليه– هو ابن الحاجب في كتابه: "الشافية في علم التصريف" [٢٤]، وفي " شرح الشافية " له أيضاً[٢٥]، وتبعه في هذه التسمية شراح الشافية من بعده كالرضي[٢٦]، وركن الدين الاستراباذي[٢٧]، والجاربردي[٢٨]، وغيرهم. ولازال هذا المصطلح هو الشائع إلى يومنا هذا، ولازالت هذه المسألة يتم تناولها في باب أبنية الاسم الثلاثي المجرد. إلا أن مصطلح" تفريعات بني تميم " أصبح أكثر شيوعاً في العصور المتأخرة كما يظهر في كتب المتأخرين والمحدثين.[٢٩] وسأستخدم في بحثي هذا المصطلحين كليهما وهما: الرّدُّ، والتفريعات.

المطلب الثاني: الغرض من ردّ بعض الأبنية إلى بعض:

أجمع العلماء على أن الغرض من هذا الردّ أو التفريع بالصورة التي تقدم توضيحها هو طلب التخفيف بردّ بعض الأوزان الثقيلة إلى الأوزان الخفيفة.[٣٠]

المطلب الثالث: القبائل التي ورد الرّدّ أو التفريع في لغتها:

جاء الرّدّ والتفريع في لغة بني تميم، وبكر بن وائل؛ وهما من قبائل وسط الجزيرة العربية، أما أهل الحجاز ومن جاورهم من القبائل فلم يكونوا يُغَيّرون البناء ولا يُفَرّعونه؛ قال سيبويه بعد ذكر بعض هذه التفريعات:[٣١] " وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم "، وقال في موضع آخر من هذا الباب:[٣٢] " وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس ".

والتفريع عند هذه القبائل مطّرد قياسي في عدد من الأبنية سيأتي الحديث عنها لاحقاً؛ ولذلك عدّه العلماء قياسياً مطّرداً في كل ما جاء على تلك الأوزان بناءً على لغة أولئك القوم الفصحاء.[٣٣]

المبحث الثاني

الأبنية التي ورد فيها الرّدُّ

انعقد الإجماع على أن الغرض من الرّدّ هو التخفيف – كما تقدم– لذا فإن الأوزان التي يُردُّ

(٢٤) ينظر الشافية لابن الحاجب ١٢.
(٢٥) ينظر شرح الشافية لابن الحاجب ٥٩.
(٢٦) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٠/١.
(٢٧) ينظر شرح الشافية لركن الدين ٣٢١/١.
(٢٨) ينظر شرح الشافية للجاربردي ٣١.
(٢٩) ينظر –مثلاً– كتاب تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوي ١٦.

(٣٠) تنظر المصادر المذكورة في المطلب السابق.
(٣١) الكتاب ١١٣/٤.
(٣٢) الكتاب ١٠٨/٤.
(٣٣) تنظر المصادر السابقة.

بعضها إلى بعض هي أوزان الثلاثي المجرد فقط من الأسماء أو الأفعال، ولم يرد التفريع في أبنية غير الثلاثي من الأسماء أو الأفعال. كما أنه ليست جميع أبنية الثلاثي المجرد يدخلها التفريع؛ لأنه مختص بالأوزان الثقيلة التي تحتاج إلى تخفيف وهي ما كانت عينه مضمومة، أو مكسورة؛ ويشمل ذلك أربعة أوزان هي: (فَعُلٌ) مثل: عَضُدٍ، و(فُعُلٌ) مثل: عُنُقٍ، و(فَعِلٌ) مثل: فَخِذٍ، و(فِعِلٌ) مثل: إِبِلٍ من الأسماء و(فَعِلَ) مثل: شَهِدَ، و(فَعُلَ) مثل: كَرُمَ من الأفعال.[٣٤]

ولذلك لم يرد التفريع في مفتوح العين من الأسماء والأفعال لخفته. قال سيبويه:[٣٥] " وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يشْكون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضمّ والكسر ... ".

وهناك بناءٌ خامس قد اختلف في جواز التفريع فيه –على ما سيأتي– وهو: (فُعْلٌ) كقُفْلٍ.

وسأتحدث في المطالب الخمسة الآتية عن هذه الأبنية وما ورد فيها من تفريعات بالتفصيل:

المطلب الأول: الرّدُّ في (فَعِلٍ):

هذا هو الوزن الأول من الأوزان التي يدخلها التفريع طلباً للتخفيف ، وهو قسمان:

أحدهما: ما كان ثانيه حرف حلق . والآخر : مالم يكن ثانيه حرف حلق .

وخُفِّف الأول بردّه إلى ثلاثة أوزان فرعية ، وخُفِّف الثاني بردّه إلى وزنين فرعيّين على التفصيل الآتي:

القسم الأول: (فَعِلٌ) حلقيّ العين:

مثاله من الأسماء: فَخِذٌ، ومن الصفات: نَهِمٌ[٣٦]، ومن الأفعال: شَهِدَ.

والوزن الأصلي في هذا البناء هو (فَعِلٌ)، وقد خُفِّف هذا البناء بردِّه إلى ثلاثة أوزان على مايأتي، قال سيبويه: " هذا باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عيناً وكانت الفاء مفتوحة وكان فَعِلاً إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات، مطّردٌ فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ إذا كان فِعْلا أو اسماً أو صفةً فهو سواء".[٣٧]

والأوزان الثلاثة هي:

الأول: (فَعْلٌ) –بفتح الفاء وسكون العين– فيقال في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي نَهِمٍ: نَهْمٌ، وفي شَهِدَ: شَهْدَ؛ لأن السكون أخف من مطلق الحركة، قال سيبويه: " وإنما حملهم على ذلك أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوحُ

(٣٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٤/١، وتصريف الأسماء للطنطاوي ١٧.

(٣٥) الكتاب ١١٥/٤، وينظر المقتضب ١١٧/١، وشرح الشافية للرضي ٤٤/١.

(٣٦) وهو الذي لا يشبع من الطعام. ينظر الصحاح، واللسان (نهم).

(٣٧) الكتاب ١٠٧/٤، وينظر المقتضب ١٤٠/٢، والأصول ١٠٤/٣، ١٠٥، ١٥٨، وشرح السيرافي ٢٨٣، ٣٠٠، والمنصف ١٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١١٠٠/٢، والهمع ٨٤/٢.

أخفُّ عليهم ؛ فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ".[٣٨]

و(فَخْذٌ) هنا وإن كان في الوزن كـ(فَلْسٍ) – إذ كلاهما على وزن (فَعْلٍ)– إلا أنه يختلف عنه في أنّ فَلْساً أصلي في (فَعْلٍ) بخلاف فَخْذٍ؛ إذ هو فرعي فيه ومردود إليه من (فَعِلٍ) كفَخِذٍ.[٣٩]

والثاني: (فِعْلٌ) –بكسر الفاء وسكون العين– فيقال في فَخِذٍ: فِخْذٌ، وفي نَهِمٍ: نِهْمٌ، وفي شَهِدَ: شِهْدَ بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف أيضاً؛ ولم يكتفوا هنا بإسكان العين مع إبقاء فتحة الفاء كماهي لقوة كسرة العين؛ فأرادوا أن يبقى لها أثر فنقلوا حركتها إلى الفاء لأن الحرف المبتدأ به لقوته أكثر قدرة على تحمل الحركة الثقيلة. [٤٠]

ونشير هنا –أيضاً– إلى الفرق بين فِخْذٍ، وحِبْرٍ – وكلاهما على وزن (فِعْلٍ)– وهو أن حِبْراً أصلي في (فِعْلٍ)، وفِخْذاً فرعي فيه ومردود إليه.[٤١]

والثالث: (فِعِلٌ) –بكسر الفاء والعين– فيقال في فَخِذٍ: فِخِذٌ، وفي نَهِمٍ: نِهِمٌ، وفي شَهِدَ: شِهِدَ بكسر الفاء تبعاً لكسرة العين لما تقدم أن كسرة حرف الحلق قوية والفتحة خفيفة فناسب أن يتبعوا الفاء العين في الكسر ليحصل نوعٌ من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة ؛ لأن اللسان حينئذٍ يعمل في جهة واحدة ، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة.ولم يفعلوا العكس أي: لم يتبعوا العين الفاء فيقولوا: فَخَذٌ لئلا يلتبس (فَعِلٌ) بـ(فَعَلٍ).[٤٢]

وهنا يقال –أيضاً– إن الفرق بين فِخِذٍ وإِبِلٍ – وكلاهما (فِعِلٌ)–: هو أن إِبِلاً أصلي في (فِعِلٍ) بخلاف فِخِذٍ فإنه فرعي فيه ومردود إليه.[٤٣]

مسألة:

هل يجوز أن نقول: إن (فِخْذاً) هنا مخفَّفٌ من (فِخِذٍ) المتفرع من (فَخِذٍ) فيكون فرعاً للفرع ؟.

أجاز ذلك الرضي ورأى أنه محتمل خلافاً لابن الحاجب في منع هذا الاحتمال؛ إذ يرى أن فِخْذاً هنا متفرع من فَخِذٍ الأصل، وتبعه في ذلك ركن الدين في شرح الشافية.[٤٤]

تفريعات (فَعِلٍ) حلقيّ العين في المعاجم:

لم أجد في العين، والتهذيب، والصحاح، والقاموس، واللسان لفَخِذٍ سوى تفريعين هما: فَخْذٌ، وفِخْذٌ [٤٥]، ولم تذكر هذه المعاجم التفريع الثالث الذي ذكره النحاة والصرفيون وهو: فِخِذٌ –بكسر الفاء والعين–، وقد أورده الزّبيدي في التاج نقلاً عن الزركشي في شرح البخاري، وابن مالك في التسهيل.[٤٦]

---

(٣٨) الكتاب ١١٤/٤ .

(٣٩) ينظر شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري ٣٩.

(٤٠) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٢/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٣/١ .

(٤١) ينظر شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري ٣٩.

(٤٢) ينظر الكتاب ١٠٨/٤، وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٣/١ .

(٤٣) ينظر شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري ٣٩.

(٤٤) ينظر شرح ابن الحاجب لشافيته ٥٩، وشرح الشافية للرضي ٤٢/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٣/١.

(٤٥) ينظر العين ٢٤٥/٤، والتهذيب ١٤٢/٧، والصحاح، والقاموس، واللسان (فخذ).

(٤٦) ينظر التاج (فخذ).

أما شَهِدَ فاكتفى الجوهري في الصحاح بذكر تفريع واحد هو: شَهْدَ –بسكون العين– قال:(٤٧) " وربما قالوا شَهْدَ الرجلُ –بسكون الهاء– للتخفيف، عن الأخفش "، وكذلك فعل الفيروزآبادي في القاموس، وابن منظور في اللسان، فلم يذكروا التفريعين الآخرين وهما: شِهْدَ، وشِهِدَ(٤٨) ، في حين أورد الزبيدي في التاج التفريعات الثلاثة.(٤٩)

القسم الثاني: (فَعِلٌ) غير حلقيّ العين:

ومثاله من الأسماء: كَتِفٌ، وكَبِدٌ، ومن الصفات: حَذِرٌ، ومن الأفعال: عَلِمَ وقد خُفِّف هذا البناء إذا كان اسماً، أو صفة بردّه إلى بناءين فرعيين هما: (فَعْلٌ)، و(فِعْلٌ)، وبِرَدِّه إلى بناءٍ واحد هو (فَعْلٌ) إذا كان فِعلاً على النحو الآتي:

الأول: (فَعْلٌ) –بفتح الفاء وسكون العين– فيقال في كَتِفٍ: كَتْفٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ طلباً للتخفيف. قال سيبويه: " هذا باب ما يُسَكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ ... ".(٥٠)

الثاني: (فِعْلٌ) –بكسر الفاء وسكون العين– فيقال في كَتِفٍ: كِتْفٌ، وفي كَبِدٍ: كِبْدٌ بنقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف، وللدلالة على أن العين في الأصل مكسورة.(٥١)

أما الفعل كعَلِمَ فلم يرد فيه هذا التفريع؛ فلم يُسمع فيه: عِلْمَ –بكسر الفاء وسكون العين.(٥٢)

ولم يُرَدّ هذا البناء –وهو فَعِلٌ غير حلقي العين– إلى (فِعِلٍ) بكسر الفاء والعين؛ فلم يَرِد فيه: كِتِفٌ أو كِبِدٌ لأن كسرة العين هنا ليست بقوية كقوة كسرة حرف الحلق في نحو: فَخِذٍ؛ ولذلك لم يجز الإتباع فيه.(٥٣)

تفريعات (فَعِلٍ) غير حلقي العين في المعاجم:

أما كَبِدٌ: فقد أوردت المعاجم فيها التفريعين اللذين ذكرهما الصرفيون وهما: كَبْدٌ –بفتح الفاء وسكون العين–، وكِبْدٌ –بكسر الفاء وسكون العين–.(٥٤)

وأما كَتِفٌ: فلم يورد الجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان لها سوى تفريعٌ واحد هو: كِتْفٌ(٥٥)، في حين أورد الفيروزأبادي في القاموس، والزَّبيدي في التاج التفريعين المذكورين وهما: كَتْفٌ، وكِتْفٌ.(٥٦)

ولم أجد لكَبِدٍ، وكَتِفٍ في التهذيب تفريعاً. أما العين فقد ورد فيه التفريع في كَتِفٍ عَرَضاً في باب فَخِذٍ ونصه: " ومن فتحها (يعني فاء فَخِذٍ) مع سكون الخاء تركها على ما كانت كما قالوا في

---

(٤٧) الصحاح (شهد).

(٤٨) ينظر اللسان والقاموس (شهد).

(٤٩) ينظر التاج (شهد).

(٥٠) الكتاب ١١٣/٤، وينظر شرح الشافية للرضي ٤٢/١.

(٥١) ينظر الشافية لابن الحاجب ١٢، ١٣، وشرح الشافية للرضي ٤٢/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٥/١، ولم أجد هذا التفريع في كتب المتقدمين كسيبويه، والمقتضب، والأصول، والمفصل وشروحه.

(٥٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٢/١.

(٥٣) ينظر شرح الشافية لركن الدين ٣٢٥/١، وشرح الشافية لعبد الله أفندي ١٣، والمناهل الصافية ٤٩/١.

(٥٤) ينظر الصحاح، والقاموس، واللسان، والتاج (كبد).

(٥٥) ينظر الصحاح، واللسان (كتف).

(٥٦) ينظر القاموس، والتاج (كتف).

العَقِبِ: عَقْب فلزموا الفتحة، وفي الكَتِفِ: كِتْفٌ فلزموا الكسرة ".[٥٧]

وأما الفعل: عَلِمَ فلم تذكر المعاجم التي وقفت عليها له تفريعاً.

المطلب الثاني: الرّدُّ في (فَعُلٍ):

ومثاله من الأسماء: عَضُدٌ، ومن الصفات: طَمُعٌ من طَمِعَ طَمَعاً فهو طَمِعٌ، وطَمُعٌ[٥٨]، ومن الأفعال: كَرُمَ.

وقد جاء تخفيف هذ البناء إذا كان اسماً، أو صفةً بردِّه إلى ثلاثة أبنية فرعية هي: (فَعْلٌ)، و(فِعْلٌ)، و(فُعْلٌ)، وبردِّه إلى بناء واحد هو (فَعْلَ) إذا كان فِعْلاً. والبناء الفرعي الأول محل اتفاق بين العلماء، أما البناءان الآخران فمختلف فيهما على التفصيل الآتي:

الأول: (فَعْلٌ) –بفتح الفاء وسكون العين– فيقال في عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي طَمُعٍ: طَمْعٌ، وفي كَرُمَ: كَرْمَ للتخفيف.[٥٩]

والتخفيف في نحو: عَضُدٍ أولى من التخفيف في نحو: فَخِذٍ لأنهم سكّنوا الخاء في فَخِذٍ لكراهة الانتقال من فتحة إلى كسرة أي من خفيف إلى ثقيل؛ والضمة أثقل من الكسرة؛ فتخفيفها أولى.[٦٠]

الثاني: (فِعْلٌ) –بكسر الفاء وسكون العين– فيقال في عَضُدٍ: عِضْدٌ، وهي من اللغات الواردة في عَضُدٍ[٦١]، ومن الصرفيين من يمنع هذا التفريع لسببين:[٦٢]

أولهما: أن الضمة مرادة في نحو عَضُدٍ أي: منوية ومقدّرة؛ لأن السكون عارضٌ والمقدر كالملفوظ؛ فلو كُسرت فاء الكلمة لأدّى ذلك إلى تقدير (فِعُلٍ) وهو بناءٌ ليس في كلام العرب ألبتة.

وثانيهما: أنه إنما جاز كِتْفٌ –بكسر الفاء وسكون العين– لأن العين فيها كانت مكسورة فلما حُذفت حركة الفاء نقلنا الكسرة إليها، وأما عَضُدٌ فليست الضاد فيها مكسورة حتى تنقل الكسرة إلى الفاء.

ولهذين السببين –أيضاً– منعوا (عِضِد) –بكسر الفاء والعين– وقالوا: عدم جواز عِضْدٍ يستلزم عدم جواز عِضِدٍ –بكسر الفاء والعين– للسببين المذكورين.[٦٣]

الثالث: (فُعْلٌ) –بضم الفاء وسكون العين– فيقال في عَضُدٍ: عُضْدٌ، وهي –أيضاً– إحدى اللغات الواردة في عَضُدٍ كما سيأتي.[٦٤] وقد اختلف الصرفيون –أيضاً– في جواز هذا التفريع:[٦٥]

فأجازه بعضهم قياساً للضمة في عَضُدٍ على الكسرة في كَتِفٍ أي: يجوز نقل ضمة الضاد في عَضُدٍ إلى العين بعد حذف حركة العين وإسكان الضاد كما جاز نقل كسرة التاء في كَتِفٍ إلى الكاف؛ فجواز نقل الكسرة يدل على جواز نقل

(٥٧) العين ٢٤٥/٤.

(٥٨) ينظر الصحاح، واللسان (طمع).

(٥٩) ينظر الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٧/١، والأصول ١٥٨/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٢/١.

(٦٠) ينظر شرح الشافية لركن الدين ٣٢٦/١.

(٦١) ينظر القاموس، والتاج (عضد).

(٦٢) ينظر شرح الشافية لركن الدين ٣٢٦/١، ٣٢٧.

(٦٣) ينظر شرح الشافية لركن الدين ٣٢٧/١.

(٦٤) ينظر القاموس، والتاج (عضد).

(٦٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٢/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٧/١.

الضمة؛ لأن الضمة على الضاد كالكسرة على التاء.

ومنعه بعضهم؛ وقالوا: إن ذلك غير لازم؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة؛ فلا يلزم من جواز كِتْفٍ -بكسر الفاء وسكون العين- جواز عُضْدٍ -بضم الفاء وسكون العين-.

وأقول: أوردت المعاجم في عَضُدٍ عدة لغاتٍ أوصلها الزبيدي في تاج العروس إلى سبع لغات كما سيأتي بعد قليل(٦٦)، ومنها: عِضْدٌ، وعُضْدٌ؛ وعلى هذا فيمكن أن نعد كلاًّ من: عِضْدٍ، وعُضْدٍ متفرعين من عَضُدٍ بردِّ (فَعُلٍ) إلى كلٍّ من: (فِعْلٍ)، و(فُعْلٍ)؛ ويكون في (فَعُلٍ) كعَضُدٍ ثلاثة تفريعات:

الأول: (فَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين فيقال: عَضْدٌ.

والثاني: (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين فيقال: عِضْدٌ.

والثالث: (فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين فيقال: عُضْدٌ.

خلافاً لمن منع ذلك من الصرفيين؛ لثبوت هذه اللغات في المعاجم، ولتحقُّق الغرض من التفريع فيها وهو التخفيف.

وأما الفعل الذي على وزن (فَعُلَ) فقد تقدم أنه يجوز فيه فرعٌ واحد هو (فَعْلَ) -بفتح الفاء وتسكين العين- فيقال في كَرُمَ: كَرْمَ، وأضيفُ -هنا- أنه إذا كان الفعل الذي على وزن (فَعُلَ) محوَّلاً للمدح أو الذم فإنهم أجازوا فيه فرعاً ثانياً هو (فُعْلَ) -بضم الفاء وتسكين العين- فيقال: حُبَّ وأصله: حَبُبَ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:(٦٧)

فَقُلْتُ اقْتُلوها عنكُمُ بِمِزاجِها
وَحُبَّ بها مَقْتولةً حين تُقْتَلُ

وأصل حُبَّ: حَبُبَ، نُقلت الضمة على الحاء فصار: حُبْبَ، ثم أُدغمت الباء في الباء، وأصل حَبُبَ: حَبَبَ -بفتح الفاء والعين وهو الأصل-(٦٨) فحُوِّل (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ)، وهذا التحويل مطّرد في كلّ فِعْلٍ على وزن (فَعَلَ) إذا قُصد به المدح، أو التعجب.(٦٩)

تفريعات (فَعُلٍ) في المعاجم:

أوردت المعاجم في عَضُدٍ عدة لغات أوصلها الزَّبيدي في تاج العروس إلى سبع لغات هي:(٧٠) عَضُدٌ -بفتح الفاء وضم العين- وهي الأصل، وعَضْدٌ -بفتح الفاء وسكون العين-، وعُضْدٌ -بضم الفاء وسكون العين-، وعِضْدٌ -بكسر الفاء وسكون العين-، وعَضِدٌ -بفتح الفاء وكسر العين-، وعُضُدٌ -بضم الفاء والعين-، وعَضَدٌ -بفتح الفاء والعين-.

---

(٦٦) ينظر القاموس، والتاج (عضد).

(٦٧) هو الأخطل التغلبي، والبيت من الطويل في مدح خالد بن عبدالله بن أسيد أحد أجواد العرب. وقوله: اقتلوها يعني: الخمر، وقتلُها: مَزْجُها بالماء. والبيت في ديوان الأخطل ٢٦٣، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧، ١٣٨، ١٤١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٨/٢، وشرح الشافية للرضي ٤٣/١، وشرح الألفية للأشموني ٤٢/٣.

(٦٨) ينظر الصحاح، واللسان (حبب).

(٦٩) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٨/٢، ١١١٩، وشرح الأشموني ٤١/٣، ٤٢.

(٧٠) ينظر تاج العروس (عضد).

ورد منها في كتاب العين ثلاث هي:[٧١] عَضُدٌ، وعُضُدٌ، وعُضْدٌ.

وورد منها في التهذيب أربع هي الثلاث السابقة وعَضْدٌ.[٧٢]

وفي الصحاح أربع هي:[٧٣] عَضُدٌ، وعَضِدٌ، وعَضْدٌ، وعُضْدٌ.

وفي اللسان خمس هي الأربع المذكورة في الصحاح و عُضُدٌ.[٧٤]

وفي القاموس ست بزيادة عِضْدٍ عما ذُكر في الصحاح واللسان.[٧٥]

والحاصل أن اللغات التي يمكن أن نعدها تفريعاً لعَضُدٍ من هذه اللغات السبع ثلاث هي:

عَضْدٌ، وعِضْدٌ، وعُضْدٌ –بسكون العين فيها– والتخفيف الذي هو سبب هذه التفريعات ظاهر في هذه الأنبية الثلاثة. أما اللغات الأخرى وهي: عُضُدٌ، وعِضِدٌ، وعَضِدٌ فلا تخفيف فيها؛ ولذا فلا يحسن أن نعدّها تفريعاتٍ للبناء الأصلي وهو عَضُدٌ على وزن (فَعُلٍ).

وعلى لغة عُضُدٍ –بضم الفاء والعين– جاءت قراءة الحسن قوله تعالى: " **قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُما سُلْطاناً** ... ".[٧٦]

المطلب الثالث: الرّدُّ في (فُعُلٍ):

ومثاله من الأسماء: عُنُقٌ –بضم الفاء والعين–، ومثاله من الصفات: سُرُحٌ. وقد خُفِّف هذا البناء برده إلى فرعٍ واحد هو:

(فُعْلٌ) –بضم الفاء وتسكين العين– فيقال في عُنُقٍ: عُنْقٌ؛ وفي أُذُنٍ: أُذْنٌ، وفي سُرُحٍ: سُرْحٌ، طلباً للتخفيف لاستثقال الضمة بعد الضمة. قال سيبويه:[٧٧] " وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً؛ كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين؛ وإنما الضمتان من الواوين؛ فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو ... وذلك قولك: الرُّسْلُ، والطُّنْبُ ... تريد الرُّسُلَ، والطُّنُبَ ".

وبهذا التفريع جاءت القراءات المتواترة:

- فإن نافعاً يقرأ " الأُذْن " بتسكين الذال حيث وردت في القرآن الكريم[٧٨]، ومن ذلك قوله تعالى:[٧٩] " **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ والأَنْفَ بِالأَنْفِ والأُذُنَ بِالأُذُنِ والسِّنَّ بِالسِّنِّ والجُرُوحَ قِصاصٌ** ... " الآية.
- وأبو عمرو يقرأ " رُسُلُنا "، و" رُسُلُهم "، و" رُسُلُكم "، و" سُبُلنا " يقرؤها كلها بسكون

(٧١) ينظر العين ٢٦٨/١.
(٧٢) ينظر تهذيب اللغة ٢٨٦/١، ٢٨٧.
(٧٣) ينظر الصحاح (عضد).
(٧٤) ينظر اللسان (عضد).
(٧٥) ينظر القاموس المحيط (عضد).
(٧٦) القصص ٣٥، وينظر المحتسب ١٥٢/٢.
(٧٧) الكتاب ١١٤/٤، وينظر المقتضب ٢١٣/٢، والأصول ١٥٨/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٤/١.
(٧٨) ينظر التبصرة في القراءات السبع ٤٨٥، والإقناع في القراءات السبع ٦٣٤/٢، والمبسوط في القراءات العشر ١٨٥.
(٧٩) المائدة ٤٥.

اللام[٨٠]، ومن ذلك قوله تعالى:[٨١] " **وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُون** "، وقوله تعالى:[٨٢] "**وَمَالَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا**".

تفريعات (فُعُلٍ) في المعاجم:

وافقت المعاجم ما أورده النحاة والصرفيون في هذا البناء؛ فذكرت له تفريعاً واحداً هو (فُعْلٌ) واتفقوا على أنه يجوز في نحو عُنُقٍ لغة واحدة هي: عُنْقٌ[٨٣]، ولم يخالف في ذلك أحد إلا الفيروزآبادي في القاموس إذ أورد فيها لغتين أخريين هما: عُنَقٌ –بضم الفاء وفتح العين–، وعَنِيقٌ – على فَعِيلٍ– [٨٤]، وعلّق عليه الزّبيدي في التاج بقوله: [٨٥] " لم يذكرهما أحد من أئمة اللغة، غير أني وجدت في العباب قال في أثناء التركيب: والعَنِيقُ: العَنَقُ؛ فظن المصنف أنه العُنُقُ –بضمتين– وليس كذلك بل هو العَنَقُ –محركة–، ولكن المصنف ثقةٌ فيما ينقله؛ فينبغي أن يكون ما يأتي به مقبولاً ".

قلت: أيّاً كان الأمر فليس في هاتين اللغتين تخفيف حتى نعدّهما من الرّدّ أو التفريع الذي نحن بصدده.

المطلب الرابع: الرّدُّ في (فِعِل)

مثاله من الأسماء: إِبِلٌ –بكسر الفاء والعين–، ومثاله من الصفات: بِلِزٌ. وقد خُفِّف هذا البناء بردّه إلى فرعٌ واحد –أيضاً– هو:

(فِعْلٌ) –بكسر الفاء وتسكين العين– فيقال في إِبِلٍ: إِبْلٌ، وفي بِلِزٍ: بِلْزٌ لاستثقال الكسرة بعد الكسرة كما استثقلوا الضمة بعد الضمة في نحو: عُنُقٍ. قال سيبويه: [٨٦] " وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء؛ فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان وذلك في قولك في إِبِلٍ: إِبْلٌ ".

تفريعات (فِعِلٍ) في المعاجم:

وافقت المعاجم في هذا البناء –أيضا– ماذكره الصرفيون في تفريع (فِعِلٍ) برده إلى بناء واحد هو (فِعْلٌ)؛ فأثبتت إِبْلاً في إِبِلٍ.

وقد اختلفت عبارات أصحاب المعاجم في إثبات هذا التفريع بما يوحي أنها لغةٌ تارةً، وبما يوحي أنه أمر جائز مقيس تارةً أخرى، وبما يوحي أنه قليل تارة.

ففي العين: " ويقال: إِبْلٌ...".[٨٧]

---

(٨٠) ينظر التبصرة في القراءات السبع ٤٨٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٤٠٨/١، والنشر ٢٠٨/٢.

(٨١) المائدة ٣٢.

(٨٢) إبراهيم ١٢.

(٨٣) ينظر العين ١٦٨/١، والتهذيب ١٦٨/١، والصحاح، واللسان (عنق).

(٨٤) ينظر القاموس (عنق).

(٨٥) تاج العروس (عنق).

(٨٦) الكتاب ١١٥/٤، وينظر الأصول ١٥٨/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٢/١، وشرح الشافية للجاربردي ٣٢/١، والمناهل الصافية ٤٩/١، ٥٠.

(٨٧) ينظر العين ٨٥/٨.

وفي الصحاح:(٨٨) " وربما قالوا للإِبِلِ: إِبْلٌ، يسكنون الباء للتخفيف "، فقوله: " وربما " يشعر بالقلة.

وذكر في اللسان أن لغة التسكين عن كراع.(٨٩)

وقال الزبيدي في التاج:(٩٠) " وتُسَكّن الباء للتخفيف على الصحيح كما أشار إليه الصاغاني، وابن جني، وجوز شيخنا أن تكون لغة مستقلة، قلت: وإليه ذهب كراع، وأنشد الصاغاني للشاعر:(٩١)

إِنْ تَلْقَ عَمْراً فَقَدْ لاقَيْتَ مُدَّرِعاً

وَلَيْسَ مِنْ هَمِّهِ إِبْلٌ وَلا شَاءُ

وأنشد شيخنا:(٩٢)

أَلْبَانُ إِبْلِ نَخِيلَةَ بْنِ مُسافِرِ

مَادَامَ يَمْلُكُها عَلَيَّ حَرامُ

وأنشد صاحب المصباح:(٩٣)

والإِبْلُ لا تَصْلُحُ في البُسْتانِ

وَحَنَّت الإِبْلُ إِلى الأَوْطانِ

المطلب الخامس: الرّدُّ في (فُعْلٍ)

مثاله في الأسماء: قُفْلٌ –بضم الفاء وسكون العين–، ومثاله في الصفات: حُرٌّ.

وقد ورد عن العرب ضمّ عينه الساكنة فقالوا في قُفْلٍ: قُفُل، وفي عُسْرٍ: عُسُر، وفي يُسْرٍ: يُسُر.(٩٤)

قال الجوهري: " قال عيسى بن عمر: كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يُثَقّله ومنهم من يُخَفّفه مثل: عُسْرٍ وعُسُرٍ، ورُحْمٍ ورُحُمٍ، وحُلْمٍ وحُلُمٍ ".(٩٥)

وحكى الأخفش ذلك –أيضاً– واستثنى منه ما كان صفة، أو معتلّ العين كحُمْرٍ، وسُوْقٍ فإنهما لا يثقّلان إلا في ضرورة الشعر.(٩٦)

كما ورد الضم –أيضاً– في القراءات المتواترة، ذكر ابن الجزري في النشر أن أبا عمرو يضم السين في العُسْرِ واليُسْر وما تصرف منهما.(٩٧)، ومن ذلك قوله تعالى:(٩٨) " **يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ** ... " الآية.

والسؤال هنا: هل في هاتين الصورتين الواردتين عن العرب – أعني سكون العين وضمّها– رَدٌّ، أو تفريع ؟ وإذا كان كذلك فأيهما الأصل وأيهما الفرع؟

والجواب أن العلماء مختلفون في ذلك:

---

(٨٨) الصحاح (إبل).

(٨٩) ينظر اللسان (إبل).

(٩٠) تاج العروس (إبل).

(٩١) لم أجده منسوباً، وهو في الصحاح (آء)، واللسان (أبل، أوأ) والعباب (إبل، علل)، والشاهد في قوله: (إِبْلٌ) بسكون العين.

(٩٢) البيت غير منسوب في المحكم، واللسان، والتاج (علل)، والمخصص ٣٣٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٠/١، والشاهد فيه كالذي قبله.

(٩٣) المصباح المنير ٢/١، ونسب البيت لأبي النجم العجلي وليس في ديوانه بتحقيق علاء الدين آغا.

(٩٤) ينظر الصحاح واللسان (قفل، عسر، يسر).

(٩٥) الصحاح (عسر).

(٩٦) ينظر أدب الكاتب ٥٣٦، وشرح الشافية للرضي ٤٦/١، واللسان (عسر)، والمزهر ١٠٨/٢، ١٠٩.

(٩٧) ينظر النشر في القراءات العشر ٢١٦/٢.

(٩٨) البقرة ١٨٥.

فمنهم من عدّ (فُعُلاً) –بضم العين– فرعاً لـ(فُعْلٍ) بسكون العين؛ مع أنه ليس في هذا التفريع تخفيف كما ترى، بل هو تثقيل بضم العين الساكنة.

وقد استدلّوا بثبوت عُسُرٍ، ويُسُرٍ –بضم الفاء والعين– عن العرب كما تقدم؛ فدلّ ذلك على أن عُسْراً –بسكون العين– هي الأصل، وعُسُراً –بضم العين– فرعٌ له، ودليل الأصالة – هنا–

كثرةُ استعمال عُسْرٍ –بالسكون– وقلة استعمال عُسُرٍ –بالضم–.(٩٩)

ومن العلماء –وهم الأكثر– من منع التفريع في هذا البناء لأنه ينافي الغرض الذي من أجله أجيز التفريع وهو التخفيف؛ إذ جميع التفريعات الواردة في الثلاثي من الأسماء والأفعال إنما كان الغرض منها التخفيف –كما تقدم– وأنه إنما جاز التفريع فيما يُستثقل من الأبنية؛ ولذلك لم يجز التفريع في مفتوح العين لخفته؛ والعين في قُفْلٍ خفيفة لسكونها، ولو ضُمّت لازدادت الكلمة ثقلاً وذهب الغرض المسوّغ للتفريع وهو التخفيف.(١٠٠)

وأما القول بأصالة عُسْرٍ –بالسكون– وفرعية عُسُرٍ –بالضم– والاستدلال عليه بكثرة الاستعمال فقد أجاب عنه المانعون بقولهم: ما المانع أن يكون العكس هو الصحيح أي: أن الأصل هو عُسُرٌ –بالضم– كعُنُقٍ والفرع هو عُسْرٌ –بالسكون– فجرى فيه التفريع كما جرى في نحو: عُنُقٍ وعُنْقٍ، ثم أصبح الفرع الذي هو عُسْرٌ –بالسكون– أكثر استعمالاً من الأصل الذي هو عُسُرٌ –بالضم–؛ وقد كثر استعمال الفرع لخفته.(١٠١)

قلت: ويدل على ذلك أن الاستثقال –أحياناً– يمنع استعمال الأصل ويوجب استعمال الفرع كما في: يَقُولُ وأصلها: يَقْوُلُ، وقِسِيٍّ وأصلها: قُوُوسٌ فإنه لايجوز استعمال أصليهما للثقل.

والقول بعدم جواز التفريع في (فُعْلٍ) كقُفْلٍ هو الراجح عندي لما تقدم، وأما الضم فهو لغةٌ أخرى كاللغات الواردة في عَضُدٍ مما لم نعدّها من باب الرّدِّ أو التفريع كما تقدم.

الخاتمـــة

تناول البحث قضية صرفية متصلة بأبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال؛ وهي تخفيف أبنية الثلاثي بردّ بعضها إلى بعض، وهو ما يسميه بعض الصرفيين: التفريعات، أو تفريعات بني تميم.

وقد رأيت أن أمهد لهذا الموضوع بحديث موجزٍ عن أبنية الاسم الثلاثي المجرّد المتفق عليها والمختلف فيها ، وأبنية الفعل الثلاثي المجرّد.

ثم تحدثت في المبحث الأول عن ردِّ بعض الأبنية إلى بعض مبتدئاً ببيان المراد بردِّ بعض الأبنية إلى بعض في المطلب الأول ، ثم بيان الغرض من الرَّدِّ في المطلب الثاني ، خاتماً هذا المبحث بالحديث في المطلب الثالث عن القبائل التي ورد الرَّدُّ أو التفريع في لغتها.

---

(٩٩) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٦/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٣٥/١، وشرح الشافية للجاربردي ٣٣.

(١٠٠) تنظر المصادر السابقة .

(١٠١) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٦/١، وشرح الشافية لركن الدين ٣٣٥/١، ٣٣٦، وشرح الشافية للجاربردي ٣٣، وشرح الشافية لعبد الله أفندي ١٤، والمناهل الصافية ٥٠/١.

أما المبحث الثاني فكان الحديث فيه مفصلاً عن الأبنية التي ورد فيها الرَّدُّ أو التفريع وهي خمسة أبنية تحدثت عنها في خمسة مطالب: فَعِلٌ، وفَعُلٌ، وفُعُلٌ، وفِعِلٌ، وفُعْلٌ؛ وبينت في كلِّ واحد من هذه الأبنية التفريعات التي وردت فيه وأقوال العلماء فيها وعللهم التي ذكروها في كلٍّ منها.

وقد ذيلت الكلام في كلِّ بناء من هذه الأبنية بالحديث عما ورد من تفريعاتها في المعاجم اللغوية بالرجوع إلى أمهات المعاجم فأثبتُّ ما ورد منها في تلك المعاجم، وأشرت إلى مالم يرد مما انفرد بذكره الصرفيون من التفريعات .

وهذه أهمُّ النقاط والنتائج التي انتهى إليها البحث:

١.لم يرد مصطلح " ردّ بعض الأبنية إلى بعض "، ومصطلح " التفريعات " عند القدماء من النحاة والصرفيين كسيبويه ومن بعده من العلماء إلى ابن الحاجب، لكنهم تحدثوا عن هذه المسألة ووصفوها في كتبهم، واستشهدوا لها دون تسمية محددة؛ فقد سماها سيبويه تارةً لغاتٍ ، وعبر عنها بـ: " ما يُسَكّن استخفافاً " تارةً أخرى. وكان أول من استعمل مصطلح " ردّ بعض الأبنية إلى بعض " ومصطلح " التفريعات " وتحدث عنه في باب أبنية الاسم الثلاثي المجرد –حسب ما وقفت عليه– هو ابن الحاجب في كتابه: "الشافية في علم التصريف" ، وفي " شرح الشافية " له أيضاً، وتبعه في هذه التسمية شراح الشافية من بعده كالرضي، وركن الدين الاستراباذي، والجاربردي، وغيرهم. ولازال هذا المصطلح هو الشائع إلى يومنا هذا.

٢.لم يكن التخفيف بالرَّدُّ أو التفريع لغة جميع العرب، بل هو لغة بني تميم ومن جاورهم من بكر بن وائل وقبائل نجد. وهو قياسيّ مطرد عندهم في عدد من أبنية الثلاثي المجرّد؛ ولذا عدَّه العلماء قياسياً مطرداً فيما جاء على تلك الأبنية.

٣.لم يرد التخفيف بالرّدّ والتفريع في جميع أبنية الاسم الثلاثي المجرّد، لكنه ورد في أربعة أوزان –باتفاق– ووزن خامس مختلف فيه وهي:

- فَعِلٌ –حلقي العين– اسماً: كفَخِذٍ، وفعلاً: كشَهِدَ وجاء فيهما ثلاثة تفريعات. وغير حلقي العين منهما وفيه تفريعان.
- وفَعُلٌ اسماً: كعَضُدٍ وفيه ثلاثة تفريعات، وفِعلاً نحو: كَرُمَ وفيه فرعٌ واحد.
- وفُعُلٌ كعُنُقٍ وفيه تفريعٌ واحد.
- وفِعِلٌ كإِبِلٍ وفيه تفريعٌ واحد.
- واختُلِف في فُعْلٌ كفُقْلٍ كما تقدم بيانه وتفصيله.

٤.كان هناك تفاوت واختلاف بين ما ذكرته كتب النحو والتصريف من جهة والمعاجم من جهة أخرى من تلك التفريعات؛ إذ لم يتفق الصرفيون والمعجميون في إثبات بعض الأبنية التي اتفق فيها على الرّدِّ أو التفريع: فمثلاً: لم تذكر المعاجم – سوى التاج– التفريع الثالث في فَعِلٍ حلقي العين الاسم وهو فِخِذٌ، والفعل وهو شِهِدَ. في حين اتفقت كتب التصريف والمعاجم في البعض الآخر كما في فُعُلٍ كعُنُقٍ، وفِعِلٍ كإِبِلٍ.

٥.الراجح أنه لا ردَّ ولا تفريع فيما كان على وزن (فُعْلٍ) كفُقْلٍ –بسكون العين– لخفته وعدم

حاجته للتخفيف الذي هو السبب في التفريع والرّدّ.

هذا والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانا سُبُلَنا ...	١٢	**إبراهيم**	
قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً ..	٣٥	**القصص**	

فهرس الشعر والرجز

البيت	رقم الصفحة
إن تلق عمراً فقد لاقيت مدرعاً وليس من همه إبل ولا شاء	
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل	
ألبان إبل نخيلة بن مسافر ما دام يملكها عليّ حرام	
والإبل لا تصلح في البستان وحنت الإبل إلى الأوطان	

فهرس المصادر والمراجع

- **أدب الكاتب لابن قتيبة**، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ**، تحقيق الدكتور مصطفى النماس، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- **الاستدراك على سيبويه لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق حنا جميل حداد**، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- **أسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري**، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ اليُسْرَ ولا يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ ...	١٨٥	**البقرة**	
وَلَقَد جَاءَتْهُمْ رُسُلُنا بالبَيّنات ...	٣٢	**المائدة**	
وَكَتَبْنا عَلَيْهِم فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ	٤٥	**المائدة**	

- **الاشتقاق لابن دريد**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- **الأصول في النحو لابن السراج**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- **الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري (ابن الباذش)**، ت ٥٤٠هـ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، تحقيق عبد العزيز النجار**، المسمى ضياء السالك إلى أوضح المسالك – مصر .
- **تاج العروس للزَّبيدي**، (بدون معلومات).
- **التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ**، تحقيق د. محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- **التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)**، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- **التسهيل= تسهيل** الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م.
- **تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي**، الطبعة السادسة، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.
- **تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ت ٣٧٠هـ**، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤-١٣٨٧هـ، ١٩٦٤- ١٩٦٧م.
- **الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد**، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **ديوان الأخطل**، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- **الشافية في علم التصريف لابن الحاجب**، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان** ، دار إحياء الكتب العربية مصر.

- **شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ**، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- **شرح الشافية للجاربردي، عالم الكتب (ضمن مجموعة الشافية)**، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **شرح الشافية لابن الحاجب (مخطوط)**، مصورة عن مكتبة تشستربتي بإيرلندا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- **شرح الشافية لعبد الله أفندي**، عالم الكتب (ضمن مجموعة الشافية)، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري (مخطوط)** مصورة عن مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراياذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٤م.
- **شرح شافية ابن الحاجب في التصريف لركن الدين الاستراباذي**، تحقيق عبد الله العتيبي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤١٤هـ.
- **شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك ت ٦٧٢هـ**، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** = السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق عبد المنعم فائز، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- **شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش** النحوي ت ٦٤٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٢هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- **العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني**، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.
- **العين للخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨، ١٩٨٨م.
- **الفصول الخمسون لابن معطٍ**، تحقيق محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٧٧م.
- **القاموس المحيط للفيروزآبادي**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.

- **كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٨هـ**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع** وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧ هـ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- **لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور ت ٧١١هـ**، دار صادر، بيروت.
- **المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ت ٣٨١ هـ**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ**، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، الطبعة الثالثة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة.
- **المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ت ٧٦٨هـ**، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي**، المكتبة العلمية، بيروت.
- المقتضب لأبي العباس المبرد ت ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- **الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة**، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للطف الله الغياث، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين**، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٤م.
- **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

- **النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري ت ٨٣٣ هـ**، أشرف على تصحيحه على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة